دولة القانون يصف القادة العرب بالمرتشين

نواب لـ (المدى): العراق يفقد دوره الريادي بتحفظه على تنحية الأسد

انتقد بعض أعضاء مجلس النواب تحفظ العراق على قرار الجامعة العربية بتنحية الأسد عن السلطة، و اعتبر نواب ان العراق فقد دوره الريادي الذي استعاده بعد نجاحه في عقد قمة بغداد، آذار الماضي.

التحالف الكردستاني استغرب ازدواجية مواقف الحكومة فبعد ان اكد الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ عدم السماح للاجئين السوريين بدخول الأراضي العراقية، جاء قرار رئيس الوزراء بالسماح لهم وفق شروط وتدخل الهلال الاحمر وتشكيل لجان لمتابعة الداخلين.

□ بغداد / اياد التميمي

الناطق باسم التحالف الكردستاني النائب مؤيد الطيب قال "ان موقف العراق في جامعة الدول العربية كان غير سليم"، معتبراً ما تقوم به قوات الاسد انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحقوق الشعب السوري، واصفاً "الجرائم التي يرتكبها نظام الأسد بأنها "ليست شأناً داخلياً يخص سوريا وحدها".

واضاف الطيب في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب "ان الحكومة العراقية كانت تفتخر بمنجزاتها التي تحققت في عقد قمة بغداد، وان العراق عاد ليأخذ مكانته الحقيقية ودوره الريادي بين البلدان القوية في محيطه العربي، الا ان قراره الاخير بتحفظه على تنحية الأسد جعل العراق يفقد كل هذا، مستغربا انفراد العراق بهذا القرار من بين جميع الدول العربية.

وأكد الطيب ان هذا القرار سيعيد العراق الى العزلة مرة اخرى، موضحا ان من واجب العراق الانفتاح على الدول المحيطة به، وان يحافظ على سياساته الخارجية.

واستدرك الطيب حديثه بالقول "ان ما في ذاكرة اغلب السياسيين الحالين هي ممارسات نظام صدام حين كان يستخدم معهم الاساليب القمعية، وكيف كانوا ينتقدون الدول المساندة لنظام صدام، مضيفا ان التحالف الكردستاني يرفض بأن يكون العراق داعماً لاي نظام قمعي وسلطوي".

اما بخصوص اللاجئين السوريين فقال الطيب "ان من بديهيات الواجبات الانسانية ان يكون للعراق دور مهم باحتضان اللاجئين السوريين، لأن الشعب السوري لا علاقه له بأي سياسات بين البلدين".

واشار الطيب ان "اغلب السياسيين الان كانوا متواجدين لعقود في سوريا، وعليهم الان ان يردوا هذا الدين، لا ان يديروا ظهورهم لشعب يطالبهم بجو امن، مشيرا الى ان جميع مبررات الحكومة لا تساوي حفظ امن شخص سوري واحد".

بالمقابل اعتبر النائب المستقل صباح الساعدي ان قرار العراق بتحفظه على تنحي الاسد ارتجالي ولا يمت لسياسة الدولة الخارجية بأي صلة.

واضاف الساعدي لمراسل المدى في مجلس النواب ان "الناطق الرسمي وجه بطريقة خاطئة بعد اعلانه عدم دخول النازحين السوريين، وبعد ان استدرك المالكي صحح الامر باعتبار ان الشعب السوري له الحق على العراق الا ان القرار فقد قيمته الانسانية".

الساعدي أضاف "ان العراق هو رئيس جامعة الدول العربية الآن وعليه ان تكون قراراته اكثر حكمة"، مطالبا الحكومة بأن "تفصل بين سياستها مع النظام السوري وبين الشعب السوري الذي يطلب العون والمساعدة".

وزراء الخارجية العرب يطالبون الاسد بالتنحي

واعتبر الساعدي "تفرد المالكي بالسلطة احد اسباب صدور قرارات متخبطة وغير سليمة، ولو كانت هناك سياسات متفق عليها لما وقع العراق في مثل هذه المواقف"، مشيرا الى "ان العراق ومن خلال ترؤسه جامعة الدولة العربية ملزم بوقت زمني محدد بتصحيح ومناقشة الملفات التي ادرجت في جدول اعمال الجامعة"، مؤكدا على ان "العراق وان كان رئيس القمة الا انه فقد دوره الريادي في القرارات"، وأضاف ان العراق "فشل خارجياً بدرجة امتياز في اول اختبار حقيقي لدوره السياسي، وان رئيس الحكومة لا يعرف ماذا يفعل".

من جهته أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر، امس الثلاثاء، أن الحكومة العراقية لا تدعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ولكنها عارضت قاعدة جديدة في العمل العربي ابتدعتها قطر وأيدتها السعودية، معتبراً أنهما جمعتا من وصفهم بـ"المرتشين العرب" على اتخاذ قرار ضد رئيس تتعامل معه المنظومة الدولية.

وقال الشابندر خلال مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان وحضرته المدى، إن "الحكومة العراقية لا تدعم نظام بشار الأسد ولكنها عارضت قاعدة جديدة ابتدعتها قطر وأيدتها السعودية"، متهماً الدولتين بـ"جمع العرب المرتشين لاتخاذ قرار ضد رئيس على سدة الحكم وتتعامل معه المنظومة الدولية".

وأشار الشابندر إلى أن "العراق يدين جميع الأنظمة الدكتاتورية التي عانى منها"، مضيفاً "لسنا مسرورين أن يجاورنا بلد يحكمه حزب البعث".

ولفت الشابندر إلى أنه "لا يستبعد أن تجمع قطر نفس التجمع في المستقبل لإصدار قرار ضد العراق"، مؤكداً أن "المسؤولين العراقيين يتعاملون مع الأحداث بسوريا بمصلحة عراقية وقومية".

ودعا الشابندر الحكومة العراقية إلى "التعامل بتحفظ مع اللاجئين السوريين كون العمليات الإرهابية التي حصلت في العراق كانت بدعم من الخارج"، لافتاً إلى أن "السلاح الموجود عند المسلحين السوريين يضاهي ما تملكه الحكومة السورية".

وكان مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري وجه في دورته غير العادية المستأنفة التي عقدت، في ساعة متقدمة من ليل أمس الأحد، في الدوحة نداء إلى الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي عن السلطة على أن تساعده الجامعة العربية على توفير الخروج الآمن له ولعائلته حقنا لدماء السوريين وحفاظا على مقومات الدولة السورية وعلى وحدة سوريا وسلامتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي ولضمان الانتقال السلمي للسلطة.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

تظاهرات الديوانية والبصرة

خبراء مراكز الابحاث الامريكية وعبر مجلة فورن بوليسي الشهيرة، وضعوا العراق في المرتبة التاسعة بين ابرز عشر دول فاشلة في العالم. في امريكا الداعم الاساسي لحكومتنا ورئيسها، يعتقد الباحثون وفق المعايير التي وضعوها لفشل الدول، ان العراق لا يزال بين اول عشر دول فاشلة بعد مرور عشر سنوات على تغيير النظام واعتماد الانفتاح السياسي والاقتصادي.

في بلدنا الذي يحتل مع اليمن وافغانستان مراتب متقاربة في الفشل على قائمة "توب تين"، نشهد مظاهرات اقل من تلك التي تشهدها ايطاليا الدولة الصناعية المتقدمة، منذ ايام احتجاجا على ترشيد الانفاق. لكن مظاهراتنا المحدودة في حجمها وعددها، تبقى تحمل مغزى اوسع من نظيرتها الايطالية، وهناك قلة من المواطنين ينوبون عنا جميعا في "رجم السلطة" بالحجارة.

بين اكثر من ١٠٠ عراقي ماتوا بطريقة مؤلمة خلال يوم واحد، سقط فتى بنيران شرطتنا، لا نيران الجماعات المسلحة والانتحاريين. هذا ما حصل في مدينة الديوانية التي شهدت تفجيرا عنيفا هو الثاني خلال فترة وجيزة، ما جعل الاهالي المفجوعين يرجمون مباني الدولة بالحجارة، عبر فعل رمزي كان معناه انهم يرجمون الحكومة التي تفشل في حمايتهم.

الفتى الذي سقط بنيران الشرطة كان مع العشرات من المواطنين، يقوم برجم مباني الدولة التي تقتطع من قوته وحقوقه البسيطة، كي تنفق على الجيش والشرطة واجهزة الاستخبارات نحو ١٤ مليار دولار، لكنها تتعرض لنحو ٢٠ هزيمة في ساعة واحدة، دون ان نفهم اين الخلل المتكرر الذي ينفذ منه "عزيزنا الانتحاري" الذي بعثت له امس رسالة مطولة مليئة باستفهامات اهلنا في الديوانية. هؤلاء ظلوا مثلنا يجهلون الجهات التي تمارس العنف، ولم يكن امامهم سوى مباني الدولة كي يقذفوها بالحجارة.

مسؤول امني نافذ كنت اسأله عن السر في فشل كبار القادة في التنبؤ بهذه الهجمات رغم كل ما نخصصه من صلاحيات وامكانيات لقواتنا، فذكر لي انه مصاب بالاحباط لانه يعرف عددا من "كبار القادة" مشغولا عن مهمته الاساسية، بجمع "اتاوات" من مالكي كراجات غير اصولية، واصحاب مطاعم وحانات، يمكن ان تتعرض تجارتهم الى الكساد لو لم يدفعوا الى الجنرال فلان او الفيلدمارشال علان.

الاهالي في الديوانية كانوا يرجمون هذه السلطة، ويحتجون بالتأكيد على ارادة سياسية تخفق في تمكين العناصر الكفوءة، وتقوم بتقديم عناصر بلا كفاءة تتحكم بأمننا لانها توالي السلطان وتدين له بالطاعة.

اما في البصرة فقد خرج الناس بمظاهرتين بعد منتصف الليل. المدينة عصب اقتصاد العراق ومنها يخرج معظم نفطه المصدر كي يتحول الى مليارات تدخل جيوب ساسة فاشلين وجنرالات مخفقين ومؤسسات متلكئة.

البصرة لم تستنشق بعد رائحة النفط الذي يستخرجه العمالقة الكبار منذ عامين، ولم ينعكس ذلك على حياة اهلها. المحافظة تواجه كوارث من كل نوع، فعدا الكهرباء التي انقطعت بشكل تام خلال الايام الثلاثة الماضية وسط واحدة من اسوأ موجات الحر والرطوبة، تعلن ناحية "السيبة" الواقعة بين الفاو وابي الخصيب، ان مياه البحر تعود مجددا الى مجرى شط العرب وتزيد من نسبة الملوحة، وتقتل المزروعات والثروة الحيوانية.

البحر الذي اهملناه ولم نبحر فيه بالشكل المطلوب كي نستثمر ساحلنا المحدود، راح هو يبحر فينا ويدخل شط العرب ليهلك الحرث والنسل. لا خبر عن محطات تحلية المياه التي وعد بها السلطان وفريقه منذ ٣ اعوام قبيل الانتخابات. ولا خبر ايضا عن المحطات الكهربائية الجديدة التي بالغت الحكومة بالحديث عن قرب تشغيلها لزيادة ساعات التجهيز.

الاهالي في البصرة حاولوا ايضا "رجم" السلطة بالحجارة، غير انهم ومثل نظرائهم في الديوانية، تعرضوا الى اطلاق نار واستخدام قوة انتهى بتفريق مظاهرتين في منطقتي الجمهورية والعالية.

العشرات الذين احتجوا في الديوانية والبصرة، كانوا ينوبون عنا جميعا، في "رجم" دولة فاشلة. وحين ترى اليمن وافغانستان الى جوار العراق في قائمة الفشل، تفقد كل شهية للتساؤل بشأن النفط العراقي الذي لا تمتلكه افغانستان واليمن، وكيف ان هذه الثروة عجزت عن ابعادنا عن هذين البلدين المنكوبين، ولو ببضع مراتب في قائمة فورن بوليسي.

العدل تقرر فتح سجون الوزارة أمام لجان الأمم المتحدة

□ بغداد /المدى

قرر وزير العدل حسن الشمري امس الثلاثاء، فتح جميع سجون الوزارة امام لجان حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، بهدف اطلاع الرأي العام على تقاريرها التي تتصف بالحيادية، وتعتمد معايير دولية في قياس مدى تطبيق معايير حقوق الانسان مع النزلاء في سجون الوزارة. وكان الشمري كشف في وقد سابق عن وجود أكثر من ٢٧ ألف معتقل ومحكوم في السجون العراقية، مبينا أن نسبة ٨٠ بالمائة منهم محكوم وفق المادة أربعة إرهاب، وان نحو ٢٢ مليار دينار يتم صرفه على السجون العراقية شهريا.

وقال بيان لوزارة العدل تلقت "المدى" نسخة منه،يوم امس، ان "وزير العدل دعا لدى استقبال رئيس بعثة حقوق الانسان في العراق فرانشيسكو موتا، ان تستأنف لجنته عملها في زيارة سجون الوزارة، وإعداد التقارير ورفعها الى الامم المتحدة وتقديم نسخة منها للوزارة مباشرة، لإطلاع الرأي العام على ما يرد فيها لاعتبارات ان لجنة حقوق الانسان مستقلة ولا تخضع لضغوط سياسية".

وأكد الشمري،بحسب البيان،على ضرورة تأشير السلبيات ان وجدت من اجل العمل على ايجاد الحلول اللازمة لها، مشيرا الى ضرورة ان تتبنى لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة الرد على بعض المنظمات غير الرسمية، مبينا ان التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية من بينها وزارتي خارجية بريطانية والولايات المتحدة الامريكية وبعثة الصليب الاحمر وموفدي الجامعة العربية، والتي تعتمد معايير ثابتة لتقييم الوقائع قدمت مؤشرات ايجابية في تقاريرها بشأن السجون التابعة للوزارة فندت الادعاءات بشان وجود انتهاكات لحقوق النزلاء. وأوضح الوزير: ان "تعاون الامم المتحدة بزيارة لجانها للسجون ستساعد الوزارة في تقييم الجانب المهني باعتمادها للمؤشرات المتبعة عالميا والتي من شأنها ان تقدم في تقاريرها تقييم موضوعي عن معايير حقوق الانسان المطبقة في السجون التابعة للوزارة عبر اعلانها للجهات الرسمية ووسائل الاعلام.

واوضح البيان، ان" رئيس بعثة حقوق الانسان في العراق فرانشيسكو موتا، عبر عن امتنانه للتسهيلات المقدمة من الوزارة في زيارة السجون، مؤكدا ان تلكؤ عمل لجان البعثة خلال الفترة الماضية في زيارة سجون الوزارة وكتابة التقارير عن اوضاعها متعلق بالأوضاع الامنية الدائرة في البلاد، مشيرا الى ان" التقارير التي اعلنت عنها منظمة هيومن رايتس ووتش، بشأن وجود نزلاء في سجن الشرف بالمنطقة الخضراء، ليس لها وجود على ارض الواقع، انطلاقا من المعلومات التي نملكها بشأن السجن المذكور، وعلمنا المسبق بإغلاقه منذ فترة طويلة". واكد موتا ان" الالية الجديدة حال اعتمادها في زيارة السجون ستتيح للوزارة تقديم تقييم كامل عن اوضاع السجون واحتياجاتها من اجل التعرف على الاشكاليات كل سجن بهدف وضع الحلول اللازمة لها".

وذكر الشمري في وقت سابق ان "بعض السجون غير نظامية ومخترقة من قبل متواطئين مع السجناء واجراءاتنا مستمرة لتطهيرها من تلك العناصر"، مستدركا بالقول "لكن هناك تبنياً سياسياً لبعض السجناء والحراس والإداريين يعرقل علينا المهمة ونحن لن نتراجع عن اي قرار قانوني حتى وان كانت هناك حرب سياسية ضد هذا التوجه" بحسب قوله.

بغداد تزيد الضغط على كردستان وتهدد بقطع حصته من الميزانية

□ ترجمة عبدالخالق علي

تزيد الحكومة العراقية ضغطها على اقليم كردستان بسبب سياسته النفطية من خلال التهديد بقطع حصته من ميزانية البلاد. ويتصاعد الخلاف و الجدل بين حكومتي بغداد واربيل حيال سياسة الطاقة المستقلة لكل منهما، و في نيسان 2012 أوقف الكرد صادراتهم النفطية بسبب خلاف حول المدفوعات مع الحكومة المركزية مما تسبب في استنكار المسؤولين لهذه الخطوة على انها تشكل تهديدا لايرادات العراق.

صادراته. خلال المؤتمر ذكر الشهرستاني بان حكومة الاقليم مدينة لبغداد بمبلغ ٥,٦ مليار دولار و يجب استقطاع هذا المبلغ من حصته من الميزانية. كانت هذه المرة الاولى التي تطرح فيها هذه الفكرة بشكل علني. في تموز طلب الشهرستاني رسميا من وزارة المالية استقطاع مبلغ ٥ مليارات دولار من ميزانية اقليم كردستان الا ان الوزارة رفضت ذلك واحالت القضية الى مجلس الوزراء لمراجعتها. كان الشهرستاني ولايزال من اشد المعارضين لسياسة الكرد النفطية المستقلة، ويدعي باستمرار ان كافة عقود الكرد النفطية غير قانونية وان الحكومة المركزية يجب ان تسيطر على كافة موارد البلاد الطبيعية وانها السلطة الوحيدة المخولة بالتصدير. فليس من المفاجئ اذن ان يكون اول المطالبين بمعاقبة كردستان ماليا بسبب ايقاف صادراتها من النفط و تهريبه. كانت حكومة الاقليم تشحن النفط الى دول الجوار منذ سنوات التسعينات الا ان بغداد لم تقل شيئا بشأن ذلك حتى تحدثت عنه الصحف. تشعر حكومة المالكي بان لها اليد الطولى في سياسة الطاقة حاليا اساس هذا الجدال الاخير بدأ عندما اوقف الكرد تصدير النفط، ففي الاول من نيسان اعلنت حكومة الاقليم بانها ستتوقف عن شحن نفطها الى الخارج بسبب خلاف مع بغداد حول المدفوعات و ادعت بانها تدين بمليار و نصف دولار. رد وزير المالية العيساوي بان وزارته مستمرة في عملية توزيع ٥٥٨ مليون دولار للكرد، الا ان الكرد قالوا بان الوقت قد فات. في اليوم التالي عقد الشهرستاني مؤتمرا صحفيا اتهم فيه الكرد بتهريب النفط الى ايران و تركيا، و ذكر بان الاقليم كسب ٣,٥ مليار دولار من هذه النشاطات غير القانونية في عام ٢٠١١، و استمر بالقول ان ذلك سيسبب عجزا ليس فقط من حيث انه يقلل ايرادات البترول وانما ايضا لا يلبي حصة التصدير المقررة للاقليم و البالغة ١٧٥ الف برميل يوميا. ان الاقليم لم يكن يلبي هذا المقدار حتى قبل ايقاف النفط الى تركيا هو اجراء قانوني والقوا اللوم في ذلك على عدم وجود قانون للنفط باعتباره مشكلة حقيقية في العراق. تجاهل المالكي تلك الشكاوى ودعا الى تشكيل لجنتي تدقيق لتقوم بتدقيق تمويلات وزارة الموارد الطبيعية لحكومة الاقليم. رغم عدم تصويت الكرد فقد تم تمرير المقترح في البرلمان. كان ذلك استعراضا لأن المالكي وحلفاءه سبق ان تحدثوا عن خصم ميزانية الكرد منذ نيسان، ان حقيقة مناقشة الموضوع في مجلس الوزراء اعطت التهديد ثقلا اكبر، حيث كان الموضوع قبل ذلك مجرد حديث للصحافة، اما الان فان رئيس الوزراء يطالب باجراء رسمي حول المسألة من خلال لجان التحقيق. هذا لا يعني انه سيحصل بالفعل الا انه يزيد من الضغوط على الكرد وهو هدف كان يسعى اليه رئيس الوزراء.

وقاد ذلك الى عدد من التصريحات اطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي و نائبه الشهرستاني من انهم سيستقطعون مبالغ الصادرات من حصة الاقليم في الميزانية الوطنية، وكان هذا تهديدا كبيرا لأن كل تمويل الاقليم يأتي من بغداد.

من جانبه قال وزير النفط عبدالكريم لعيبي ان البترول يجب ان يخضع لسيطرة الحكومة المركزية و ادعى بان اقليم كردستان كان يقوم بتهريب النفط الى ايران و تركيا. ذكر المالكي ان حكومة كردستان ربحت ما قيمته ٨ مليارات دولار من هذا النشاط غير القانوني لم يتم ارسالها الى خزينة الحكومة، وطالب باستقطاع المبلغ من حصة الاقليم في الميزانية الوطنية. اعترض الوزراء الكرد ونائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس ووزير المالية رافع العيساوي من القائمة العراقية على ذلك، وادعى الكرد بان شحن النفط كان تصديرا وليس استيرادا، و ان الاقليم لم يكن يستورد النفط من بغداد. ان الاقليم لم يكن يستورد النفط من بغداد. ان الاقليم لم يكن يستورد النفط من بغداد.

لكنه لم يوافق على استخدام الكرد لاي انبوب عراقي دون موافقة بغداد. من الطبيعي ان يزيد ذلك من غضب المالكي و الشهرستاني، حيث اتهما الكرد بتهريب النفط لكنهما اليوم يؤكدان ذلك رسميا. ليس هذا فقط، بل ان تركيا قد وافقت و انها تأمل زيادة التعاون التجاري بينها و بين الاقليم، مما دفع رئيس الوزراء الى عرض موضوع معاقبة كردستان ماليا في جلسة مجلس الوزراء لشهر تموز.

ليس هناك لحد الان ما يؤكد ان قطع ميزانية الاقليم سينفذ ام لا. من المؤكد ان رئيس الوزراء يقوم بتصعيد الموضوع من التصريحات الى الصحافة الى الطلب رسميا من مجلس الوزراء النظر في المسألة. يعتبر هذا آخر اختبار للارادات بين الحكومتين المركزية و الاقليمية. يشعر المالكي بقوة موقفه منذ تصاعد الانتاج في الجنوب مما دفعه الى الاعتقاد بانه لم يعد بحاجة الى الكرد في تطوير الصناعة او في كسب الاموال، فاخذ بزيادة الضغط على حكومة الاقليم. مع ان حصة الاقليم من الميزانية الوطنية تبلغ ١٧ ٪ بعد استقطاع بعض المصاريف، فان هذه النسبة تشكل ٩٥ ٪ من ميزانية حكومة الاقليم مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على الحكومة المركزية و تحديدا على حقول النفط الجنوبية التي توفر ٩٠ ٪ من ايرادات البلاد ان لم يكن اكثر من ذلك. اقتصاد كردستان – كما هو اقتصاد بقية مناطق العراق – تديره الدولة، لذا فان اي استقطاع في التمويل سيكون له تأثير كبير على المجتمع من حيث الاجور و الرواتب و الدفع للشركات العاملة هناك. لا يمكن للكرد ان يسمحوا بذلك الا ان موقفهم ضعيف في هذا الموضوع.

افضل سيناريو لهذه القضية هو ان هذه المواجهة ستقود الى نوع من المصالحة بين الطرفين. لسوء الحظ فان اي من الطرفين لا يرغب بالتراجع عن موقفه لذا فمن المحتمل ان يظهر في الافق مزيد من الصراع.

■ عن: افكار عن العراق

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح